التراكيب الممتنعة عند ابن مالك الأندلسي في شرح الكافية الشافية دراسة نحوية باب المجرورات أنموذجاً

عطاء فخري أحمد
طالبة ماجستير/ جامعة الأنبار
كلية الآداب قسم اللغة العربية
att22a1010@uoanbar.edu.iq

أ.م .د. محمود خلف حمد السبهاني
جامعة الأنبار / كلية الآداب/ قسم
اللغة العربية
mahkhmood@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: ابن مالك – التَّراكيب – المنع – الكافية الشَّافية – النحو.

كيفية اقتباس البحث

أحمد ، عطاء فخري، محمود خلف حمد السبهاني ، التراكيب الممتنعة عند ابن مالك الأندلسي في شرح الكافية الشافية دراسة نحوية باب المجرورات أنموذجاً ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Prohibited Constructions in Ibn Malik Al-Andalusi's Sharḥ al-Kafiya al-Shafiya: A Grammatical Study with Focus on the Genitive Case

Ataa Fakhri Ahmed
Master's Student / University of Anbar / College of Arts, Department of Arabic Language

Assistant Professor Mahmoud Khalaf Hamad Al-Subhani
University of Anbar / College of Arts / Department of Arabic Language

Keywords : Ibn Malik - Structures - Prohibition - Al-Kafiya Al-Shafia – Grammar.

How To Cite This Article
Ahmed , Ataa Fakhri , Mahmoud Khalaf Hamad Al-Subhani, Prohibited Constructions in Ibn Malik Al-Andalusi's Sharḥ al-Kafiya al-Shafiya: A Grammatical Study with Focus on the Genitive Case ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Arabic scholars have looked into its styles and structures, and criticized it for what the Arabic language is free of errors. Among these was the Imam of Arabic, Ibn Malik **Al-Andalusi** (d. 672 AH), the owner of the innate talent who composed Arabic grammar in both prose and poetry. In his book Sharh al-Kafiya al-Shafiyya, he provided a comprehensive explanation of the rules of Arabic and criticized its structures, prohibiting, correcting, anomaly, and rarity. He presented many of the opinions of the great grammarians who preceded him, introducing one of the most important works in the Arabic library that is referred to by specialists and others in an easy, simplified style. Among the structures that Ibn Malik ruled as prohibited or impermissible are those in the chapter of majrurāt (the majrur with a preposition and the majrur with an addition). He ruled as impermissible once, and another time as prohibited, or anomalous, or other terms that convey the meaning

of prohibition. In this research, I presented a picture of the structures that Ibn Malik prohibited in the genitives with prepositions, and in addition, presenting the structure prohibited by Ibn Malik according to his words in Al-Kafiya Al-Shafiyya, with an explanation of the reason for his prohibition of this structure, indicating the correct structure according to his grammatical rule, then I presented the opinions of grammarians on this issue through their writings or others, discussing and weighing between these opinions, reconciling between them, confirming what the research saw as correct based on the extent of the semantic benefit that came through those grammatical texts, and what is heard from the speech of eloquent Arabs. I have reached an important conclusion, which is that every word in the Arabic language, whether poetry or prose, must have a benefit and meaning. If there is no benefit, then the structure is not valid. Grammarians also built the rules of Arabic on what is heard from the speech of eloquent Arabs, and that what is deviant from that cannot be used as a standard by scholars of the Arabic language. This was the opinion of most grammarians, even those who disagreed with some structures and permitted them. Ibn Malik also had various methods for preventing structure, which means that it is permissible to have various different meanings for one thing. Send feedback Side panels History Saved.

المستخلص:

عَمدَ علماء العربيَّة إلى النَّظر في أساليبها وتراكيبها، فنقدوها بما يقوِّم اللسان العربي من الخطأ، وكان من بين هؤلاء إمام العربية ابن مالك الأندلسي ت(٦٧٢هـ)، صاحب المؤلّفات الكثيرة في النَّحْو واللُّغة، إذ قدَّم في كتابه شرح الكافية الشَّافية شرحًا وافيًا لقواعد العربية، ونقد تراكيبها، منعًا، وتصحيحًا، وشُذوذًا، وندرة، وقدّم فيه آراءً كثيرة لكبار النَّحْويين السابقين له، مقدمًا لأحد أهم المصنَّفات بالمكتبة العربيَّة التي يُرْجَع إليها من المتخصصين وغيرهم في أسلوب سهل وميسّر.

ومن التراكيب التي حكم عليها ابن مالك بالمنع أو عدم الجواز تلك التي وردت عنده في باب المجرورات، وقد تعددت الأحكام التي أصدرها ابن مالك على هذه التراكيب بالمنع أو الشُّذوذ أو غير ذلك من المصطلحات التي تُؤَدِّي معنى المنع.

وقد اتَّبعتُ في هذا البحث منهجًا يقوم على تقديم التركيب الممتنع الذي ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية، مع بيان سبب منعه لهذا التركيب، مبينةً التركيب الصحيح على وفق القاعدة النَّحوية لديه، ثم تتبعت آراء النُّحويين في تلك المسألة ممَّا ورد في مؤلفاتهم أو غيرها، مناقشةً ومرجحةً بين هذه الآراء، مُوَفِّقةً بينها، مُؤَكِّدةً على ما رآه البحث من صواب بناء على

مدى الفائدة الدَّلَالِيَّة التي وردت من خلال تلك النصوص النحوية، والمسموع من كلام العرب الفصحاء.

وقد توصَّلْتُ إلى نتيجة مُهِمَّة هي أنَّ كلَّ كلام في اللغة العربية شعرًا أو نثرًا مبنيٌّ على الفائدة منه بالنسبة إلى السَّامع، فإنِ انتفت الفائدة، فإنَّ التَّركيب لا يصحُّ، كما أنَّ النَّحْويين بنوا قواعد العربية على المسموع من كلام العرب الفصحاء، وأنَّ ما شذَّ من ذلك لا يمكن القياس عليه عند علماء اللغة العربية، وهذا كان رأي جلُّ العلماء النَّحويين حتَّى الذين خالفوها في بعض التراكيب وأجازوها، كما أنَّ ابن مالك تنوَّعت لديه أساليب منع التركيب مما يعنى جواز تنوُّع اختلاف الدَّلّالات على الشيء الواحد.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وبعد

فإنّ من أهم أهداف اللغة العربية تحقيق الفهم والفائدة في الكلام، والكلام هو محور بحثها وغايتها، ومنهجها الحكم على القول والكلام بالصحة أو الندرة أو القلة، أو الشذوذ.

ومن أهم علمائها الذين نَظَمُوا النَّحو وشرحوه وقدَّموا من لغة العرب أنموذجًا للحكم عليها، وبيان صحتها لِيُقَوِّمُوا اللسان العربي، كان الإمام ابن مالك الطَّائي الجياني ت (٦٧٢هـ) ذلك العالم الفذ الذي تلقى النحاة واللغويون علمه وكتبه بالشرح والتحليل منذ تاريخ نضجه الفكري حتَّى يومنا هذا، لذلك اخترت هذا البحث وجعلته بعنوان" **التَّراكيب الممتنعة عند ابن مالك الأندلسي في شرح الكافية الشافية دراسة نحوية باب المجرورات أنموذجًا**"

أهمِّية الدِّراسة:

معرفة طريقة ابن مالك والنحويين من الحكم على التراكيب في اللغة.

معرفة أسلوب ابن مالك في تصويب الأخطاء.

الفهم الدَّقيق لمعرفة الحكم النَّحوي لابن مالك في كتابه شرح الكافة الشَّافية، وهو من الكتب المهمَّة في كتب النَّحو العربي.

الهدف من الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى معرفة أحكام ابن مالك على الصَّحيح من التَّراكيب العربية حتَّى يتسنَّى لنا التَّعلُّم بدقَّة لهذه التَّراكيب، وتصحيح ألسنتنا من الخطأ، وعدم الوقوع في أخطاء السَّابقين.

مادة الدراسة:

التراكيب الممتنعة في كتاب شرح الكافية الشَّافية لابن مالك.

منهج الدراسة:

اتبعت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ قمت بجمع المادة العلمية، وقمت بتصنيفها تحت العنوان المناسب لها، ثم قمت بتحليلها تحليلاً علميًّا مبينةً رأي النحويين فيها.

خطة الدراسة:

وأما خطَّتي التي سرت عليها في البحث، فقد وقع البحث في مقدِّمة ومبحثين، المبحث الأول المجرور بالحرف والآخر المجرور بالإضافة.

المبحث الأول : التَّراكيب الممتنعة في باب حروف الجر.

أولًا: منع جر الضَّمير بعد مُذْ ومُنْذُ

التَّركيب الممتنع: ولا يقال: "مُذْهُ" ولا مُنْذُهُ" ولا "حَتَّاهُ" ولا "كَهُ"

والسبب: في منعه عدم جواز جر الضَّمير بعد مُذْ ومُنْذُ، يقول ابن مالك ت(٦٧٢هـ) "ولا يقال: "مُذْهُ" ولا مُنْذُهُ" ولا "حَتَّاهُ ولا "كَهُ"[١].

فقد أوجب ابن مالك هنا جرَّ هذه الحروف للظَّاهر دون المضمر، وأنّه لا يجوز في العربية وقوع هذه التراكيب.

يقول السِّيرَافِي ت(٣٦٨هـ) في باب ما لا يَجُوزُ فيهِ الإضْمَارُ من حروفِ الجرِّ: "وذلك الكاف التي في: أَنْتَ كَزَيْدٍ، وحَتَّى، ومُذْ، وذلك أنهم استغنوا بقولهم: مِثْلِي، وشَبَهِي عَنْهُ فأسقطوه، واستغنوا عن الإضمار في حَتَّى في قولهم: دَعْهُ حَتَّى يَوْمِ كَذَا وكذا بقولهم: دَعْهُ حَتَّى ذَاكَ، وبالإضمار في إلَى إذا قالوا: دَعْهُ إلَيهِ؛ لأنّ المعنى واحد، كما استغنوا ب (مِثْلِي) و (مِثْلِهِ) عن (كَي) و (كَهِ)، واستغنوا عن الإضمار في مُذْ بقولهم: مُذْ ذَاكَ؛ لأنّ ذَاكَ اسمٌ مبهمٌ، وإنما يذكر حين يظن أنّك قد عرفت ما يعني ... منع هذه الحروف من الإضافة إلى مكنيٍّ فيما ذكره سيبويه ت(١٨٠هـ) سماع من العرب؛ لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم: مثلي، وشبهي، عن إضافة الكاف، واستغنوا بقولهم: حتى ذاك، ومذ ذاك، وإنَّما يريد أنَّ العرب استغنوا بشيء عن شيء"[٢].

فقد أكَّد في هذا النص عدم جواز وقوع الضمير مجروراً بعد مذ ومنذ وغيرهما من حروف الجرِّ، وعلَّل ذلك بكونه يستغني في التَّراكيب بتراكيب غيرها تؤدِّي المعنى المطلوب، مثل استغنائه بـ"مِثْلِهْ ومِثْلِي" عن "كَي وكِه"، واستغنائه بـ"مُذْ ذَاكَ" عن "مُذْهُ"[٣].

كما أنَّه علَّل هذا المنع بسماعهم ذلك عن العرب إذ إنّهم أبدلوا بمنعهم بعض الحروف من المنع بغيرها مما ورد جوازه عنهم ممَّا بيناه.

وهذا الذي جاء به السِّيرافي نص عليه ابن بابشاذ ت(٤٦٩هـ) فقال:" وكذلك «منذ» و «مذ»، لا يجوز: مذه، ولا منذه، استغني عن ذلك بالأمد إذا قلت: أمده يومان"٤ .

وهو يتحدَّث عن عدم جواز جرِّ هذه الحروف وغيرها للمضمرات وأنَّ العرب استغنت عنها بغيرها مما يؤدِّي المعاني نفسها، فإنَّ هذه الحروف ومنها "مذ ومنذ" لا تجرُّ إلَّا الظَّاهر ولا تعمل في المضمرات[٥].

وعدم جواز جر مذ ومنذ للمضمر واختصاصها وغيرها من حروف الجرِّ السَّبعة (منذ مذ وحتَّى والكاف والواو ورب والتَّاء)[٦] بجرِّ الظَّاهر هو قول جمهور النحويين من المتقدِّمين[٧]، والمتأخرين المُحْدَثِين[٨].

وقد نقل ابن يعيش ت(٦٤٣هـ) عن المبرد ت(٢٨٥هـ) جواز ذلك أي عدم منع هذه الحروف من جرِّ المضمر، أي أنَّ الحروف الجارَّة تخفض المضمر كالظَّاهر، لكن ابن يعيش لم يقرّه على ذلك وردَّ رأيه متفقًا مع سيبويه ت(١٨٠هـ) لموافقته كلام العرب[٩].

كما نقل أبو حيان ت(٧٤٥هـ) عن المبرد القول نفسه لكنه خصص الجواز بكونه يجوز إذا كان ضمير الزمان ممثلًا لذلك بقوله: "يومَ الخميسِ مَا رأيتُكَ مُذْهُ أو مُنْذُهُ"، إلا أنه رد هذا القول – أيضًا – معللًا ذلك بعدم الصحة[١٠].

وفي الحقيقة لم أجد مثل هذا الرأي عند المبرد، ولما أنْ تكلَّم عن "مُذْ ومُنْذُ" تكلَّم عن حالتي الرفع والجرِّ بعدهما فقط دون التحدُّث عن جرِّهم الظَّاهر أو المضمر بها[١١]، كما أنَّه أجاز الإضافة لهما مثل: "مُذِيٌّ" إذا سَمَّيْتَ به[١٢]، أي إذا صارت "مُذْ" اسمًا لرجل، وكذا "مُنْذُ".

وقد أجاز بعض المُحْدَثِين الوقوف على الحرف المبني بهاء السكت لكن ليس عمل الحرف هنا الجر وإنَّما جاء بالهاء لمجرد الوقف[١٣]، هذا فقط إن أردت الوقوف على حرف مبني.

ويمكن القول إنَّ مذ ومنذ إذا وقعا حرفين جُرَّ بهما الظَّاهرُ فقط من الأسماء للدلالة على الزمان، ولا يجوز جَرُّ المضمرِ بهما مطلقًا لعدم سلامة وصحَّة المعنى، ولأن ذلك يخالف كلام العرب كما قال النَّحويون، وهو شبه إجماع منهم على هذا الرأي، ويضاف إلى هذين الحرفين في المنع من جَرِّ المضمر "حتَّى والكاف" ولم يَرِدْ عند ابن مالك تركيبًا ممتنعًا لأحد الحرفين، وإنَّما ألحقهما بـ"مذ ومنذ" كما وَرَدَ في النَّصِّ.

ثانيًا: منع جرِّ الضَّمير بالواو والتَّاء:

التَّركيب الممتنع: " وَهُ" و "تَهُ".

والسبب في منع هذا التَّركيب: قاله ابن مالك:" ويقال: وَاللهِ وتَاللهِ ولا يقال: وَهُ، ولا تَهُ"، وقد حمل هذين الحرفين على سابقيهما، إذ يمتنع عند العرب جرُّ (الواو والتاء) للمُضْمَر[١٤].

وقد نصَّ السِّيرافي على ذلك في شرحه لكتاب سيبويه، وعلَّل ذلك فقال:" وتقول: والله، وتالله في القسم ولا يجوز: وَهُ، ولا وَكَ، ولا تَهُ، ولا تَكَ؛ لأنَّهم استغنوا بإضافة الباء إلى المكنيِّ في قولهم: بِكَ لأعبدَنَّكَ أن يقولوا: وَكَ، أو تَكَ"[١٥].

وقد أكَّد هذا القول ابن جني ت(٣٩٢هـ) مبينًا التَّركيب الصَّحيح من التركيب الممتنع فقال:" فإن قيل: ألست تزعم أن الواو في وَاللهِ بدل من الباء في بِاللهِ، وأنت لو أضمرت لم تقل: وَهُ لأفعلن كما تقول: به لأفعلن. وقد تجد أيضاً بعض البدل لا يقع موضع المبدل منه في كل موضع[١٦]، فقد جعل الواو بدلًا من الباء على أنَّ الباء تقع أصلًا للقسم، فكان ينبغي أنْ تَجُرَّ المضمر بالواو كما أوقعته في الباء وهو لا يجوز، وقد عَلَّلَ عدم الجواز بأنَّه كثيرًا لا يقع البدل موضع المبدل منه، وأنَّ الباء أصل وعند المضمر يُرَدُّ الشيء لأصله فيرجع إلى الباء عند جرِّ المُضْمَر ولا يجوز الجرُّ بالواو[١٧].

وقد منع ذلك التَّركيب أيضًا الشَّاطبي ت(٧٩٠هـ) مبينًا أن الأصل الباء معللًا تلك الأصالة فقال:" ...الواو فتقول: **وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ** [التغابن: ٧][١٨]، ولا تقول: وَهُ لَأَفْعَلَنَّ، ولا وَكَ، فإن أردت الإتيان بالضمير أتيت بالباء مكان الواو، ومن هنا ظهر لهم أنَّ الباء هي الأصل؛ لأنَّها أعم استعمالًا، وأقوى تصرُّفًا، وإنَّما أبدلت من الباء لمضارعتها لها لفظًا ومعنى، أما اللفظ: فلأنَّ مخرجهما معًا من الشَّفتين، وأما المعنى: فإنَّ الباء للإلصاق، والواو للجمع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع به[١٩].

وجعل اللغويون التَّاء في القسم لا يُضَاف لها إلا لفظ الجلالة "الله" وحده لا ضميرًا ولا ظاهرًا، وقد جعلها بعضهم عوضًا عن "الواو" مثل:"تَاللهِ" و"وَاللهِ"[٢٠]، وبعضهم جعلها عوضًا عن "الباء" تقول: تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا أي بِاللهِ، ومنه قوله تعالى:" **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم** [الأنبياء: ٥٧] [٢١].

في حين وجدنا السيرافي ينقل عن المبرد قوله في جواز جرِّ المُضْمَر بعد القسم بالتَّاء والكاف، مؤكدًا عدم صحة رأيه، وأنَّ ما ذكره سيبويه هو الصحيح فقال:" وكان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يمتنع منها، ويقول: " إذا كان ما بعد حتَّى رفعا: حتَّى هو، وإذا كان نصبا: حتَّى إيَّاه، وإذا كان جرًّا: حتَّاه، وحتَّاك، وفي مذ إذا كان ما بعدها رفعا: مذ هو، وإذا كان جرّا: مذه، والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقته كلام العرب"[٢٢].

وبالتدقيق والبحث عن قول المبرد لم أجد إلَّا كلامه عن الكاف وأنها مفتوحة دائمًا ثم جاء بجرِّها للضمير فقال:" كَمَا أَنَّ بِنْيَة الْكَاف الفتحُ إذا قلت: أَنتَ كَزيدٍ وَلَسْتَ كَهِ يَا فَتَى"[٢٣]، أمَّا الواو فتحدَّث عنهما في باب القسم وجعلها من حروف القسم وأنَّها مبدلة من الباء لأنَّها تشبهها في المخرج فهما من الشِّفَّة[٢٤]، وكل هذا كلام عام لا يجعلنا نقول بأنَّ هذا رأي المبرد بجواز مثل هذه

المُثُل أو التَّراكيب إلا أن يكون رأيه هذا في موضع – لم نعثر عليه فيه – من مؤلفاته التي ليست بين أيدينا .

ويمكننا أن نقول بامتناع هذه التَّراكيب كون العرب لم تألفه في كلامها، وأنَّه رأي –فيما يبدو – أجمع النحويون عليه، علماً أنَّ المبرد أيضًا تبع النحويين في أنَّهم لا يَجُرُّون بالتَّاء إلا لفظ الجلالة فقط دون غيره من الأسماء، وأنَّ التَّاء مبدلة من الواو وليست مبدلة من الباء لذلك لم تعمل مثل عمل الباء[٢٥]، وهذا يؤكِّد أنَّ المبرِّد يسير وفق ما سار عليه النحويون إلَّا أنَّ إجمال كلامه دون تفصيل أوهم بأنَّه يخالفهم، لكنه لم يورد تركيباً يؤكِّد ما جاء به السِّيرافي وغيره فيما مرَّ، وأن التاء لا تدخل على الضَّمير إذ إنَّها لا تدخل إلَّا على لفظ الجلالة، وهو أيضًا المسموع عن العرب.

ثالثًا: منع جرِّ لفظ بالتَّاء سوى لفظ الجلالة (الله).

التركيب الممتنع: "تَرَبُّ الكَعْبَةِ".

والسبب: في منع جرِّ التَّاء في القسم لغير لفظ الجلالة هو السَّماع عن العرب، وهي العلَّة الأصيلة في منع التَّراكيب، وذلك باستقرائنا لجميع التَّراكيب الممتنعة عند ابن مالك وفي الحقيقة لم يصرِّح الشَّارح – رحمه الله – بالسَّبب، لكنَّه معلوم كما بيَّناه، وقال ابن مالك:" ولا يجرُّ بالتَّاء إلا "الله" إلا ما حَكَى الأخفش من قول بعضهم: "تَرَبِّ الكَعْبَةِ"[٢٦].

وللنحويين في هذه المسألة أقوال نسردها فيما يأتي:

فقد أوضح الزمخشري ت(٥٣٨هـ) أن أصل القسم الباء، والواو مبدلة منها، وأنَّ التَّاء مبدلة من الواو، وأنَّ المبدل يهمل عمل المبدل منه، غير أنَّ التَّاء لا تعمل بهذا إلا في لفظ الجلالة، وقد فَصَّلَ القول في ذلك فقال:" وواو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أَقْسَمْتُ بِاللهِ، أُبْدِلَتْ عنها عند حذف الفعل، ثم التَّاء مبدلة عن الواو في تَاللهِ خاصة، وقد روى الأخفش: تَرَبُّ الكَعْبَةِ فالباء لأصالتها تدخل على المُضْمَر والمُظْهَر، فتقول: بِاللهِ وبِكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذا، والواو لا تدخل إلَا على المظهر لنقصانها عن الباء، والتَّاء لا تدخل من المُظْهَر إلا على واحد لنقصانها عن الواو، وقولهم: وَاللهِ قيل: أصله مِنَ اللهِ لقولهم: مِنْ رَبِّي أَنَّكَ لَأَشَر فَحُذِفَت النون لكثرة الاستعمال، وقيل: أصله أَيْمُ، ومن ثَمَّ قالوا: مِنْ رُبِّي بالضم، ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقُرْبِ المخرج"[٢٧].

وبهذا القول جاء كثير من النَّحويين مُؤَكِّدين عدم قبول هذا التركيب كونه لم ينطق به العرب في كلامهم[٢٨]، وتبعهم أحد الباحثين[٢٩] في القول بأنَّها لا تدخل إلَّا على لفظ الجلالة دون غيره.

وقد علَّل ابن يعيش عدم جواز هذا التَّركيب في العربيَّة بأنّ الباء أصليَّة فتعمل في المُضْمَر والمُظْهَر معًا، والواو مبدلة منها لشبهها بها في المخرج الشفوي، وأنّ الباء للإلصاق والواو لمطلق الجمع، وأنّ الإلصاق يقارب الجمع؛ وأمّا التَّاء فهي تشبه الواو ومبدلة منها، وأنّ الواو قد نقصت عن الباء فلا تعمل إلا في الظَّاهر، وكذلك التَّاء نقصت عن الواو فلا تعمل إلا في لفظ الجلالة من الظَّاهر، إذ إنَّ المبدل من الشيء أنقص من المبدل منه[٣٠].

والمعنى الذي جاءت به التَّاء في القسم هو مقام التعجب، ولا يظهر مُعَدَّاها، بل إضمار مُعَدَّاها لازم[٣١].

وقد أجازه ابن الخبَّاز ت(٦٣٨هـ) قائلًا: إنَّه قليل[٣٢]، وحكم عليه ابن يعيش في أحد قوليه بالشُّذوذ[٣٣]، وهو قول أبي حيان ممثلًا لذلك بقوله:" وشذَّت في قولهم: تَرَبِّ الكعبةِ، وتَالرحمنِ، وتَحِيَاتِكَ"[٣٤]، كما نُقلَ عن ابن عصفور أنَّ دخوله على لفظ الجلالة (الله) خاصة، وأنّ دخوله على (الرَّب) حكاية عن العرب وهو قليل جدًّا[٣٥].

وقد وجدنا ابن هشام ت(٧٦١هـ) يجيز دخولها على لفظ الجلالة (الله) وعلى (الربِّ مضافاً إلى الكعبة أو الياء)، وأكّدَ أنَّه منقول عن العرب فقال: "وَالثَّالِث مَا يجرُّ لفظتين بعينهما وَهُوَ التَّاء فَإِنَّهَا لَا تجر إلا اسْم الله عز وَجل وَرَبًّا مُضَافًا إِلَى الْكَعْبَة أَو إِلَى الْيَاء قَالَ الله تَعَالَى: **تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ** [يوسف: ٨٥] و **تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا** [يوسف: ٩١] **وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم** [الأنبياء: ٥٧] وَقَالَت الْعَرَب: تَرَبِّ الْكَعْبَةِ وتَرَبِّي لَأَفْعَلَنَّ"[٣٦]، وهو رأي ثالث مجيز لهذا التركيب معلّلاً بأنّه منقول عن العرب، لكنه استدرك هذا الرأي وجعل دخول التَّاء في القسم على لفظ الجلالة (الله) كثيراً، وعلى (رَبِّ الكَعْبَةِ) و(ياء الإضافة) قليلاً، وعلى غيرهما مثل (الرَّحمن) وغيره من الأسماء الظاهرة أقل[٣٧]، فقد ذهب إلى أنّ العرب نطقت به كثيرًا بدخوله على اسم الجلالة الله، وباقي الأسماء الظاهرة ما بين قليل وأقل، والذي يبدو لي أن الكثرة والقلَّة بحسب وروده عند العرب في كلامهم.

وقد تَبِعَ أصحاب هذا الرأي كثير من المُحْدَثين[٣٨]، وأخذوا بجواز هذا التَّركيب متوسِّعين في قبوله مُعَلِّلين ذلك بسماعه عن العرب.

نخلص من هذه الأقوال أنَّ (التَّاء) الجَارَّة تقوم في القَسَمِ مقامَ التعجب، وأنَّها مبدلة من مبدل، إذ إنَّها مبدلة من الواو، والواو مبدلة من الباء التي هي الأصل في القسم، وأنّ المبدل لا يعمل كلَّ عمل المبدل منه، والتَّاء في البدل في الدرجة الثَّالثة، وأنَّها لا تدخل على المضمر، وهو قول لا خلاف فيه، وأمّا ما تدخل عليه التَّاء فغالب النحويين على أنّها لا تدخل إلا على الظاهر ولا تدخل منه إلّا على لفظ الجلالة (الله)، في حين أنّ بعضهم – كما هو بالعرض – يجعله داخلاً

على لفظين منه (الرب) سواء مضافاً إلى الكعبة أو غير مضاف لها، وبعضهم توسع فجعلها تدخل على كثير من الأسماء الظاهرة لسماعه عن العرب، وقالوا: أنَّ دخولها على هذه الأسماء سوى (الله) قليل، أو نادر، أو أقل، أو شاذ.

ونستطيع القول أنها يجوز دخولها على المسموع من كلام العرب، وليس من باب القلَّة أو الندرة أو الشُّذُوذ خاصة وأن النَّحويين نقلوه ووثقوا بمن نقلوه عنهم من العرب، وأنَّ دخولها على لفظ الجلالة أصل وقياس مُطَّرد، وغيره جائز على السَّعة والسَّماع لا قِلَّة ولا ندرة ولا شذوذا.

المبحث الثاني

التَّراكيب الممتنعة في باب الإضافة

أولًا: امتناع إضافة النون في "اثنين" وفي "عشرين" إلى مميزهما:

التَّركيب الممتنع: "عَشْرُو دِرْهَمٍ".

السَّبب: لم يبينه ابن مالك بالتَّوْضِيح أو التَّصْريح وإنما ألمح إليه فقال: وربَّما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة اثنين" و"عشرين" وأخواتها، ولا خلاف في جواز إضافتها إلى غير مميزها، وإنَّما تمتنع إضافتها إلى مُمَيِّزها إلَّا في ضرورة[٣٩].

فإنَّ القاعدة العامة في الإضافة حذف التَّنوين ونون المثنى عند الإضافة، أمّا في "اثنين" وفي "عشرين" وأخواتهما فإنَّ النون تحذف فقط عند إضافتهم لغير مميزهم مثل: "قَبِضْتُ اثْنَيْكَ، وعَشْرَيْكَ" ، أمَّا عند إضافتهم إلى مميزهم – كما التَّركيب الذي معنا – فإنه لا يحذف النُّون فيهما إلَّا في ضرورة، ومثَّل لهذه الضَّرورة بقول الراجز:" ظَرْفٌ عَجُوزٌ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلَ"[٤٠].

وأفاد المبرِّد أنّ هذا التَّركيب ممتنع لأنّ اللفظ يدلُّ على المِلْك والتَّفسير في نفسه فقال:" فَإِن قلت: هَل يجوز عندي عشرُو رجلٍ؟ فَإِنَّ ذَلِك غير جَائِز؛ لِأَنَّ الْإِضَافَة تكون على جِهَة الْملك إِذا قلت: عشرُو زيدٍ، فَلَو أدخلت التَّمْيِيز على هَذَا الْمُضَاف لالتبس على السَّامع قصدك إِلَى تَعْرِيف النَّوْع بتعرفك إِيَّاه صَاحب الْعشْرين، وَلم يكن إِلَى النصب سَبِيل؛ لِأَنَّهُ في بَاب الْإِضَافَة كَقَوْلِك: ثوبُ زيدٍ، وَدِرْهَمُ عبدِ اللهِ والتبيين في بَابه من النصب وَإِثْبَات النُّون؛ فَامْتنعَ من إِدْخَاله في غير بَابه مَخَافَة اللّبْس وَمِمَّا ينصب"[٤١].

وذكر السِّيرافي أنّ النُّون لازمة للأعداد من العشرين إلى التسعين فقال:" يعني أنّ النُّون والتمييز لازم للعشرين إلى التسعين، كما كان ترك التنوين والإضافة لازما للثلاثة إلى العشرة ... وإنّما فعلوا هذا بهذه الأسماء؛ وألزموها وجهاً واحداً؛ لأنّها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شبّهت به ... يعني إنّما ألزموها النون ولم يجيزوا إضافتها إلى الجنس، فيقولوا: عشرو

درهم"٤٢، فقد بين العلة التي من أجلها تمتنع هذه الإضافة في تلك الأعداد، فهي كالمبنية ألزموها وجهًا واحدًا عند الإضافة فينصب ما بعدها بوجود هذه النون.

فاللازم – كما قال النحويون – هو نون الجمع، والإضافة؛ لأنَّك تقول: عشرونَ درهمًا، و: لِي مِثْلُهُ رجلًا، ولا تقول؛ عشرُو درهمٍ، و: مثلُ رجلٍ[٤٣]، فلا يجوز في مثل هذه التراكيب حذف النون وإضافة العدد إلى المعدود.

وقد عدَّ هذا الزمخشري من القياس المرفوض لأنَّها تشفع بأسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومقاديرها كقولك: ثلاثةُ أبوابٍ، وعشرةُ دراهمَ، ما خلا الواحد والاثنين فإنَّك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنَا دراهمَ بل تلفظ باسم الجنس مفرداً وبه مثنى كقولك رجل ورجلان، فتحصل لك الدلالتان معاً بلفظة واحدة[٤٤].

وأمّا ابن يعيش فقد صرّح بعلّة لزوم النُّون في الجمع وعدم جواز إزالتها عند الإضافة فقال:" فنحو نونِ الجمع في نحو: "عِشْرِين"، و"ثَلَاثِين" إلى "التِّسْعِين"، النونُ فيه لازمةٌ، والتمييزُ بعدها منصوبٌ. ولا يجوز حذفُ النُّون منه، وإضافتُه إلى المميِّزِ، لأنّ نَصْبَه ما بعده بالحمل، والشَّبَهِ باسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة باسم الفاعل، نحوِ قولك: ضاربون، وحَسَنون، ولم يَقْوَ قُوَّتَهما فيتصرّفَ تصرُّفَهما، وإنّما لضُعْفِ شَبَهه، أُلزم طريقةً واحدةً في التفسير والبيانِ، فإن أضفته إلى مالكٍ، نحوَ: "عِشروكَ"، وعشرو زيدٍ، جاز حذفُ النُّون، كما جاز إضافةُ المركَّب، وإن كان مبنيًّا، نحو قولك: ثَلَاثَةَ عَشَرَك، وخَمْسَةَ عشرك"٤٥.

وقد نقل ابن مالك أنّ الكسائي ت(١٨٩هـ) يجيز ذلك نقلًا منه عن بعض العرب فقال:" أو في ندورٍ كرواية الكسائي أنّ بعض العرب يقول: عشرُو درهمٍ"[٤٦]، غير أنَّه حكم عليه بالندرة، وقد صحَّح أبو حيان هذا النقل وقال أنَّ الكسائي حكى: عشرونَ درهم، لا عشرُو درهم فقال: "وحكي الكسائي أنّ من العرب مَن يقول: عشرونَ درهمٍ"[٤٧]، لكن في الحقيقة لا أدري أكان هذا خطأ؟ لأنَّ الجملة التي تليها توحي بصحة ما أورده ابن مالك مما نقله عن حكاية الإمام فقال:" وبعض النَّحويين قاسَ على هذا الشَّاذ [عشرون درهم]، فأجاز: عشرُو درهمٍ، وكذلك العقود بعدها"[٤٨].

وقد منع هذا التركيب على القطع تصريحًا جمهورُ النَّحويين[٤٩]، يقول أبو حيَّان:" لا يضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال عشرُو درهمٍ ولا عَشْرُوكَ"[٥٠].

واتَّضح للباحثة – من خلال ما سبق – أن جمهور النَّحويين أقرُّوا أنّ نون الجمع في هذا التَّركيب لازمة عند الإضافة ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة الشعرية، وأنشدوا قول الشاعر في صدر هذه المسألة، وحكموا على ما حكاه الكسائي بالندرة والشذوذ، ويمكن القول بعدم صحة هذا

التركيب وأن الصواب هو ما قاله النحاة من عدم جواز حذف نون الجمع في مثل هذه العقود التي هي من العشرين حتَّى التِّسعين.

ثانيًا: عدم جواز عمل المضاف إليه في المضاف:

التَّركيب الممتنع: "أَنَا زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ" فلا يجوز تقديم زيد على مثل[٥١].

السَّبب في المنع: يقول ابن مالك المضاف إلى الشَّيء مكمل بما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته، والصِّلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله، هكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو: "أَنَا مثلُ ضاربٍ زيدًا" أن يُقَدِّم "زيدٌ" على "مثلُ"[٥٢].

حَمَلَ ابنُ مالك المضافَ والمضافَ إليه على الصِّلة والموصول، وأنَّه كما أنَّ الصِّلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، فإنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وعلَّته أنَّ المضاف إلى الشَّيء مكمِّل بما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته.

وقد أكّد هذا القول أبو علي الفارسي ت(٣٧٧هـ) فقال:" وكان يقول –أيضًا في قولهم–: "أَنَا زيدًا غيرَ ضاربٍ" أنَّه ينتصب بمضمر يدلُّ عليه هذا المُظْهَر، ألا ترى أنّ "ضاربًا" لا يجوز أن يعمل فيه؛ لأنَّه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يجوز تقديمه على المضاف، يدلُّ على ذلك أنَّ النَّاس جميعًا لم يجيزوا: "أنا زيدًا مثلَ ضاربٍ"[٥٣]، فالعلَّة الأساسية التي توجب المنع لمثل هذا التَّركيب هي عدم وجود ما يدلُّ عليه أو ممَّا قالته العرب، أو ورد شعرها أو نثرها.

وقد أجاز ابن هشام عمل المضاف إليه في المضاف في حالة واحدة وهي إذا كان العامل (غير)، ومنعه في غيرها، كالتَّركيب الذي معنا فقال:" جَوَاز أَنا زيدا غير ضَارب لما كَانَ فِي معنى أَنا زيدا لَا أضْرب وَلَوْلَا ذَلِك لم يجز إِذْ لَا يتَقَدَّم الْمُضَاف إِلَيْهِ على الْمُضَاف فَكَذَا لَا يتَقَدَّم معمولـه لَا تَقول أَنَا زيدًا أولَ ضَارِبٍ أَو مثلَ ضَارِبٍ، وَدَلِيل الْمَسْأَلَة قَوْله تَعَالَى: **وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ** ١٨ [الزخرف: ١٨] وَقَول الشَّاعِر

(فَتىً هُوَ حَقًّا غيرَ مُلْغٍ تَوَلَّهُ ... وَلَا تتَّخذْ يَوْمًا سواهُ خَلِيلًا)[٥٤]

وَقَوله:

(إِنِ امْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنَائِي لعندي غير مكفور)[٥٥]

وَيحْتَمل أَن يكون مِنْهُ [فقال تعالى: **سمح**فَذَٰلِكَ يَوۡمَئِذٖ يَوۡمٌ عَسِيرٌ ٩ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ غَيۡرُ يَسِيرٖ ١٠ **سجى** [المدثر: ٩-١٠] "[٥٦].

وقد فَصَّل السيوطي ت(٩١١هـ) القول في هذا التركيب مبينًا عدم جوازه، إذ إنَّه ليس من أقوال العرب فقال:"لَا يتَقَدَّم الْمُضَاف إِلَيْهِ على الْمُضَاف، وَجوَّزهُ الْكسَائِي على أَفْعَل نَحْو أَنْت أخَانَا أول ضَارِبٍ، وَاقْتصر فِي التسهيل على ذكر الْمِثَال، وَأَنَّ ثعلبًا حَكَاهُ عَنهُ، قَالَ أَبُو حَيَّان

فَهَل هُوَ مُخْتَصٌّ بِلَفْظ (أول) أَو (عَام) فِي كل أفعل تَفْضِيل يحْتَاج إِلَى تَحْرِير النَّقْل فِي ذَلِك وَلَا يظْهر فَرق بَين (أول) وَغَيره فَيجوز هَذَا بِاللَّه أفضلُ عَارِفٍ، وَالصَّحِيح أَنّه لَا يجوز شَيْء من ذَلِك لعدم سَماع ذَلِك من كَلَامهم ولمخالفة الْأُصُول[٥٧]، فالعلة التي عليها المعول في قبول التراكيب أو منعها هي السَّماع عن العرب، عَمَّا سُمِع عنهم فهو الصحيح، وما لم يسمع عنهم فهو غير الصحيح.

وقال ناظر الجيش ت(٧٧٨هـ) بعدم جواز ذلك التركيب مع جواز قولهم:" أنتَ زيدًا غيرَ ضاربٍ" لأنَّ (غَيْر) بمعنى (إلَّا)، و(مثل) ليست كذلك[٥٨]، وبعضهم أجاز هذا التَّركيب وزعموا نقله عن العرب[٥٩]، وهو رأي قليل، وأما المانعون فهو القياس[٦٠].

يتبيَّن أنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما أنَّ الصِّلة لا تعمل في الموصول، وقد بدا ظاهرًا أنّه رأي جمهور النحويين، وجاء غيرهم برأي منقول عن الكسائي بجوازه وهو نادر أو قليل، وأنَّ العلَّة التي تمَّ الحكم بالجواز أو المنع عليها في التركيب هي السَّماع من العرب أو عدمه، وتميل الباحثة إلى عدم جواز هذا التَّركيب.

ثالثا: عدم جواز تقدم معمول ما أُضِيف إليه إن كان "غير" ليس يفيد النفي:

التَّركيب الممتنع: "قامُوا زَيْدًا غَيرَ ضاربٍ"، فالنَّفي ليس مقصودًا بغير[٦١].

السَّبب في منع هذا التَّركيب عند ابن مالك نجده في قوله: فإن كان المضاف غَيرًا وقُصِدَ بها النَّفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أُضِيفَتْ إليه كما يتقدم المنفي بـ"لا" فأجازوا: "أنَا زيدًا غيرَ ضاربٍ" كما يقال: "أنَا زيدًا لَا أضْرِبُ" ... فإن لم يقصد بـ"غير" نفي لم يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه، فلا يجوز في قولك: "قَامُوا غيرَ ضاربٍ زيدًا" "قامُوا زيدًا غيرَ ضاربٍ" لعدم قصد النَّفي بـ"غير"[٦٢].

فالعلة التي منع بها هذا التركيب أنَّ المضاف غير وهو لا يُفِيد النَّفي، فإن أفاد النَّفي جاز، وللنحويين في هذه المسألة أقوال، نذكرها فيما يلي:

يقول السِّيرافي مفرقاً بين التركيبين الجائز والممتنع:" وقد أجاز النحويون، أو بعضهم: " هَذَا زيدًا غيرَ ضاربٍ "، فنصبوا " زيدًا " " بضاربٍ " وقدَّمُوه على المضاف، وهو " غير " وذلك لأنَّ " غير " معناها معنى " لا "، فكأنك قلت: " هَذَا زيدًا لَا ضاربَ "، وهذا جائز جيد، فإذا قلت: " أزيدًا أنتَ رجلٌ تضربُهُ " " فتضربه " في موضع النَّعت " لرجلٍ " فلا يجوز أن تنصب " زيدًا "، حملًا على ضميره في " تضربه " وهو قبل الموصوف"، وقد حمل منع عمل المضاف إليه في المضاف على منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف، والموصول في الصلة، وأنَّ المنع بسبب أن المضاف إليه من تمام المضاف[٦٣].

وأبهم أبو علي الفارسي فلم يفرق بين غير التي تفيد النَّفي من غيرها، ومنع ذلك التَّركيب فقال:" ألا ترى أن "ضاربًا" لا يجوز أن يعمل فيه؛ لأنَّه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يجوز تقديمه على المضاف"[٦٤]، بعد أن ذكر التركيب "أنا زيدًا غيرَ ضاربٍ"، وإن أجازه فنصب "زيدٍ" بفعل مضمر.

وأمَّا ابن بابشاذ فلم يخالف وذكر أنَّ علَّةَ قبول التَّركيب المذكور هي أنَّها جاءت بمعنى "لَا"، وأوضح أنَّ هذا التركيب إن كانت "غير" فيه ليست بمعنى النفي "لَا" ففيه خلاف أي أنَّه لم يمنعه، وإن كانت "غير" بمعنى "لا" النفي فجائز بلا خلاف[٦٥].

في حين وجدنا ابن الأثير ت(٦٠٦هـ) يُجِيز ذلك التركيب دون أن يُفَرِّق بين معنى "غير" في النَّفي وغيره، إذ منع عمل المضاف إليه في المضاف مع كلِّ التَّراكيب عدا "غير"[٦٦].

ونقل أبو حيان من أجاز التَّركيب إذا كانت "غير" بمعنى "لَا"، أو كان المضاف "مثل"، كما نقل من أجاز ذلك مطلقًا دون النَّظر في معنى "غير"، ونقل أيضا من منع ذلك التَّركيب وعلَّته في ذلك المنع، ثم أكَّد صحَّة المنع قائلًا: "والصَّحيح المنع[٦٧].

وخلاصة القول إنّ ما عليه جمهور النَّحويين هو عدم جواز تقدُّم معمول ما أُضِيف إليه إنْ كان "غير" ليس يفيد النَّفي، ويكون جائزا إذا أفادت غير معنى النَّفي أو معنى "لا"، وهو المسموع عن العرب.

الخاتمة:

بعد أن انتهينا من هذا البحث تبين لنا بعض نتائجه، وهي على النَّحو الآتي:

-أنَّ التَّراكيب في المجرورات منها ما نطقه العرب، ومنه ما لم ينطقه العرب.

- أنَّ المُعَوَّل عليه في النُّطق الصَّحيح والتَّراكيب الصَّحيحة هو ما جاء به العرب، وهو المسموع عنهم، وإذا نطقه العرب فهو صحيح حتَّى وإن خالف القواعد.

- أنَّ ابن مالك كان له رأي واضح في كافَّة ما عُرِض عليه من تراكيب، مع الردِّ على رأي غيره بالحجَّة والبرهان.

- ثبت دقَّة القاعدة وصحَّتها التي تقول إنَّ المبدل لا يأخذ حكم المبدل منه، فليس الفرع كالأصل، بل إنَّ المبدل لا يعمل كلَّ العمل بل يعمل بعضه، أو فيما أبدل من أجله.

- أنَّ العرب إذا أَلِفَتْ شيئاً في كلامها يُقَاس عليه، ويُحْكَمُ عليه بالصِّحة، ولا يقع عليه الحكم بالشُّذوذ، وإن كان يمكن الحكم عليه بالقلَّة والنُّدرة.

– أنَّ أصل الحكم عند النَّحْويين على التَّركيب أو الجملة، هو المسموع من كلام العرب، والذي أدَّى معنى مفهوم يصلح لاستخراج الدَّلالة المفهومة، أي أنَّ القاعدة النَّحوية تُوْضَعُ بُنَاءً على استقراء النُّصوص التي تحصل منها الفائدة.

الهوامش

١ شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩١– ٧٩٢.

٢ شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٨.

٣ ينظر: السابق نفسه: ٣/ ١٤٨.

٤ شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٤١.

٥ ينظر: السابق نفسه: ١/ ٢٤١.

٦ شرح ابن عقيل: ٣/١١.

٧ ينظر، المقاصد الشافية: ٣/٥٦٨، وهمع الهوامع: ٢/٢٢٧، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢/٣٦٢،

٨ النحو الوافي: ٢/٥١٩، ٥٤٦.

٩ شرح المفصل: ٤/٤٦٦(بتصرف).

١٠ ارتشاف الضرب: ٣/١٤٢١(بتصرف)، وينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٣٤٧ .

١١ المقتضب: ٣/ ٣٠ – ٣١، باب مذ ومنذ.

١٢ المقتضب: ٣/١٥٧.

١٣ جامع الدروس العربية: ٢/١٣٢.

١٤ ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٩.

١٥ السابق نفسه: ٣/ ١٤٩.

١٦ سر صناعة الإعراب:١/ ١١٥.

١٧ إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٣١٨، وينظر شرح المفصل: ٤/٤٩٠، ٤٩٢.

١٨ من قوله تعالى:" **سمح**زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٧ **سجى**.

١٩ المقاصد الشافية: ٣/٥٦٩.

٢٠ الصاحبي في فقه العربية: ٧٠.

٢١ فقه اللغة وسر العربية:٢٤٣.

٢٢ شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٩.

٢٣ المقتضب: ١/ ٢٥٥.

٢٤ المقتضب: ١/ ٢٥٥.

٢٥ المقتضب: ٢/ ٣١٨ – ٣٢٠(بتصرف).

٢٦ شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٢.

٢٧ المفصل في صنعة الإعراب:٣٨٣.

٢٨ البديع في علم العربية: ٢٧١/١، وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٣٥٨/٢،

٢٩ معجم القواعد العربية: ١٩١/١،

٣٠ شرح المفصل: ٤٩٢/٤، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٧.

٣١ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٥٩.

٣٢ توجيه اللمع: ٤٧٧، وينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٤٢.

٣٣ شرح المفصل: ٤٩٢/٤.

٣٤ ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧١٧/٤، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٧٤٣/٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ٥٧.

٣٥ التذييل والتكميل: ١٥٩/١١.

٣٦ شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤١١، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢/٣.

٣٧ شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٥٣.

٣٨ النحو المصفى: ٥٣٦، وحاشية الأجرومية: ١٩، والموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٣٠، وشرح الأجرومية: ٤٢.

٣٩ شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٠٠.

٤٠ من قول الراجز :كَأَن خُصْيَيْهِ مِن التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيه ثِنْتَا حنْظَلِ

البيت بلا نسبة في المشهور، وهو من مشطور الرجز والقافية من المتدارك، ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣١٢/٢، وشرح ديوان الحماسة: ١٢٩٣، وشرح حماسة أبي تمام للفارسي: ٣٨٣/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٨/١، ونسبه بعضهم لجندل، وقيل: لدكين، أو سلمى، أو شماء الهذلية، يراجع: المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح: ٩٩٢/٢، وشواهد الإيضاح: ٦٠١/٢، .

٤١ المقتضب: ٣٣/٣.

٤٢ شرح كتاب سيبويه: ٩٩/٢.

٤٣ البديع في علم العربية:١/ ٢١٠.

٤٤ المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦٧.

٤٥ شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٣٩.

٤٦ شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٤/٣.

٤٧ التذييل والتكميل: ٢٢٧/٩.

٤٨ التذييل والتكميل: ٢٢٧/٩.

٤٩ شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٦٦١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٣٢٦/٣، وحاشيتان من حواشي ابن هشام: ٦٠٥/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٩/٢.

٥٠ ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/ ٧٤٢.

٥١ شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٥.

٥٢ شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٥.

٥٣ المسائل البصريات:١/ ٥٤١.

[٥٤] البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: ٨٨٥، وتمهيد القواعد: ٣١٩٤/٧، وهمع الهوامع: ٥١٠/٢.

٥٥ البيت لأبي زبيد الطائي، من البسيط، ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٤/٨، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٩٠/٢.

٥٦ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٨٨٥.

٥٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ٥١٠ ، وينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٥٣٤/٢.

٥٨ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٢٤/٥.

٥٩ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ٥١١، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٥٣٤/٢.

٦٠ شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٥٣٣/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٢٢/٢، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٧٦.

٦١ الكافية الشافية: ٩٩٦/٢ – ٩٩٧.

٦٢ الكافية الشافية: ٩٩٦/٢ – ٩٩٧.

٦٣ شرح كتاب سيبويه:١/ ٤٧٠بتصرف.

٦٤ المسائل البصريات:١/ ٥٤١.

٦٥ شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٤/٢بتصرف، وشرح المفصل: ٥٣٧/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٧/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٢٤/٥.

[٦٦] البديع في علم العربية: ٥٤٣/١.

٦٧ ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨١١/٤، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠٢/٥ – ١٠٣، ٣٥٥/١٠.

المصادر والمراجع:

١.ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد وآخر رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢.. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.

٣.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٤.إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٥.البديع في علم العربية ،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٦.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.
٧.توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٨.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، .الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م
٩.جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
١٠.الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
١١.حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، د إبراهيم بن صالح العوفي، ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ.
١٢.حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ)[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]، نشر سنة١٤٣١هـ.
١٣.حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
١٤.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٥.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيرو، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
١٦.شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشمة وآخر، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
١٧.شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٨.شرح الآجرومية، د حسن بن محمد الحفظي، [الكتاب مرقم آليا]، نشر ١٤٣١هـ.

١٩.شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٢٠.شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://:net.alhazme، [الكتاب مرقم آليا]، نشر ١٤٣١هـ.
٢١.شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
٢٢.شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
٢٣.شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٢٤.شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، د.ت.
٢٥.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
٢٦.شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٧م.
٢٧.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٢٨.شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
٢٩.شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٣٠.شرح كتاب الحماسة للفارسي (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ)، تحقيق د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت
٣١.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٣٢.شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٣.شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
٣٤.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٣٥.الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
٣٦.الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٣٧.فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٣٨.المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥هـ.
٣٩.المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
٤٠.المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٤١.معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]، نشر بالشاملة سنة ١٤٣١هـ.
٤٢.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك وآخر، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٤٣.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٤٤.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
٤٥.المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٤٦.الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٤٧.النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧١ م.
٤٨.النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.
٤٩.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

Sources and References:

١. Irtishāb al-Darb min Lisan al-Arab, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation

and study: Rajab Uthman Muhammad and Akhir Ramadan Abd al-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, first edition, 1418 AH - 1998 AD.
.٢Amali Ibn al-Shajari, Diaa al-Din Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali ibn Hamza, known as Ibn al-Shajari (d. 542 AH), investigation by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1413 AH - 1991 AD.
.٣Awḍ al-Masālik ila Alfiya Ibn Malik, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), investigation by Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, n.d.
.٤Clarification of the evidence of clarification, Abu Ali al-Hasan bin Abdullah al-Qaysi (d. 6 AH), study and investigation: Dr. Muhammad bin Hamoud al-Du'ajani, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, Lebanon, first edition, 1408 AH - 1987 AD.
.٥Al-Badi' in the science of Arabic, Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Athir (d. 606 AH), investigation and study: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1420 AH.
.٦Appendix and supplement in the explanation of the book At-Tashil, Abu Hayyan al-Andalusi, investigation by Dr. Hassan Handawi, Dar al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the remaining parts: Dar Kunuz Ishbiliya - Riyadh, first edition, 1418 - 1434 AH / 1997 - 2013 AD.
.٧Tawjih al-Lama', Ahmad bin al-Husayn bin al-Khabbaz, study and investigation: Prof. Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, the origin of the investigation: a doctoral dissertation - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Arab Republic of Egypt, second edition, 1428 AH - 2007 AD.
.٨Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyah Ibn Malik, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (died: 749 AH), explanation and investigation by Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Egypt, first edition 1428 AH - 2008 AD.
.٩Jami' al-Durus al-Arabiyyah, Mustafa bin Muhammad Salim al-Ghalayini (d. 1364 AH), Al-Maktaba al-Asriya, Sidon, Beirut, twenty-eighth edition, 1414 AH - 1993 AD.
.١٠Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani, Abu Muhammad Badr Al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Muradi Al-Masri Al-Maliki (d. 749 AH), edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1413 AH - 1992 AD.
.١١Two marginal notes from Ibn Hisham's marginal notes on Ibn Malik's Alfiyyah, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Jaber bin Abdullah bin Sari' Al-Sari', PhD, Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language - Islamic University of Madinah, Dr. Ibrahim bin Saleh Al-Awfi, 1439 - 1440 AH.
.١٢Al-Ajrumiyyah marginal notes, Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asimi Al-Hanbali Al-Najdi (d. 1392 AH) [book numbering is in accordance with the printed version], published in 1431 AH.
.١٣Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1417 AH - 1997 AD.
.١٤The Secret of the Art of Grammar, Abu Al-Fath Uthman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1421 AH - 2000 AD.
.١٥Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hasan, Nur Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1419 AH - 1998 AD.

.١٦Explanation of the Verses of Sibawayh, Yusuf bin Abi Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban Abu Muhammad Al-Sirafi (d. 385 AH), edited by Dr. Muhammad Ali Al-Rayeh Hashima and others, Al-Azhar Colleges Library, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1394 AH - 1974 AD.
.١٧Explanation of the Verses of Mughni Al-Labib, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (1030 AH - 1093 AH), edited by Abdul Aziz Rabah - Ahmed Youssef Daqqaq, Dar Al-Mamoun for Heritage, Beirut, first edition, 1414 AH.
.١٨Explanation of Al-Ajrumiyyah, Dr. Hassan bin Muhammad Al-Hafzi, [the book is automatically numbered], published 1431 AH.
.١٩Explanation of Alfiyyah of Ibn Malik, entitled "Tahrir al-Khasasa fi Taysir al-Khulasa", Zain al-Din Abu Hafs Omar bin Muzaffar bin al-Wardi (691 - 749 AH), investigation and study: Dr. Abdullah bin Ali al-Shalal, Al-Rashd Library, Riyadh, Saudi Arabia, first edition, 1429 AH - 2008 AD.
.٢٠Explanation of Alfiyyah of Ibn Malik, Abu Abdullah, Ahmed bin Omar bin Musaed al-Hazimi, source of the book: audio lessons transcribed by Sheikh al-Hazimi's website, http://alhazme.net, [the book is automatically numbered], published 1431 AH.
.٢١Explanation of Imam al-Farizi on Alfiyyah of Ibn Malik, the scholar Shams al-Din Muhammad al-Farizi al-Hanbali (d. 981 AH), investigation by Abu al-Kumait, Muhammad Mustafa al-Khatib, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, first edition, 1439 AH - 2018 AD.
.٢٢Explanation of Tashil al-Fawa'id, Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), edited by Dr. Abdul Rahman al-Sayyid, Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, first edition, (1410 AH - 1990 AD.(
.٢٣Explanation of Tashil called "Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id", Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi then al-Masri, known as Nazir al-Jaysh (d. 778 AH), study and investigation: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, first edition, 1428 AH.
.٢٤Explanation of Diwan al-Hamasah (Diwan al-Hamasah: chosen by Abu Tammam Habib ibn Aws d. 231 AH), Yahya ibn Ali ibn Muhammad al-Shaibani al-Tabrizi, Abu Zakariya (d. 502 AH), Dar al-Qalam, Beirut, n.d.
.٢٥Explanation of the Golden Fragments in Knowing the Speech of the Arabs, Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Abdul Ghani al-Daqr, United Distribution Company - Syria. n.d. 26. Explanation of the Poetic Evidence in the Fundamentals of Grammatical Books "For Four Thousand Poetic Evidences", Muhammad bin Muhammad Hasan Shurab, Al-Risala Foundation, b